بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

اليوبيل الفضي
١٩٩٩-٢٠٢٤

الرقم ١٣م /٣٠٢٤/ ٢٨٤١٧ /
التاريخ ١٧ / محرم / ١٤٤٦
الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٣

معالـي
سماحـة
عطوفـة

ضمن إطار الجدول الزمني لإجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 متضمناً موازنات الوحدات الحكومية وتحديد سقوف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وبهدف الحفاظ على الانضباط المالي وتحسين عملية التخطيط للانفاق العام ضمن الاطار متوسط المدى (2025-2027) وتعزيز الإستخدام الأمثل للمخصصات المالية المتاحة ومتطلبات رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام مع الأخذ بعين الإعتبار أولويات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2025، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2025.

للعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم في موعد اقصاه بداية شهر آب القادم وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي: -

1. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2025-2027) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.
2. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي: -

أ- المشاريع المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام.

ب- المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية للسنوات (2025-2027)، مع تحديد إجمالي كلف المشاريع قيد التنفيذ.

الرقم ١٣م / ٠٢ / ٢٨٤١٧
التاريخ ١٧ / محرم / ١٤٤٦
الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٣

ج- إعداد كشف منفصل يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة للسنوات (2025-2027) على المستوى الوطني وتسجيل بيانات المشاريع في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية وبالتنسيق مع وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

د- مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

هـ- الأخذ بعين الإعتبار المشاريع الرأسمالية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة من خلال القطاعات والموقعة مع الجهات المانحة.

3. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام 2025 وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات المتعلقة بأولويات السياسات وارتباطها بالمخصصات الاضافية المطلوبة، وتحديد النتائج المتوقعة، على أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الإنفاق العام وترشيده.

4. تحديد اسباب التغير في المخصصات المطلوبة للنفقات الجارية والرأسمالية لعام 2025 مقارنة بعام 2024.

5. تحديد مصادر التمويل "خارج الموازنة" من مصادر محلية وخارجية.

6. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (2025-2027) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي ايرادات أخرى.

7. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (2025-2027) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

الرقم ١٣م / ٠٢ / ٢٨٤١٧
التاريخ ١٧ / محرم / ١٤٤٦
الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٣

8. تحديد وترتيب أولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الإطار متوسط المدى (2025-2027) والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة لمتابعة وتقييم تحقيق الأولويات والاهداف والنتائج المحددة من وزارتكم/دائرتكم/مؤسستكم.
9. تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الإجتماعي والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والتغيرالمناخي، والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات للسنوات (2025-2027).
10. توضيح قضايا ومجالات النوع الاجتماعي التي يتم معالجتها في برامج الموازنة والمتعلقة بالفئات المستهدفة في هذه البرامج.
11. تحديد القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي يمكن تحقيقها ضمن السقوف المحددة.
12. التحقق من توافق الاولويات والاهداف الإستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الاداء الواردة في الخطط الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم مع مشاريع موازناتكم لتعزيز الربط بين التخطيط الإستراتيجي والموازنة العامة.
13. ارفاق تقرير المتابعة والتقييم للشهور الستة الاولى لعام 2024 وفق النموذج المعد لهذه الغاية.
14. تحديد المخرجات الرئيسية للبرامج للسنوات (2025-2027) والتحديات التي تواجه تنفيذها والإجراءات الهادفة إلى معالجتها وتحسين الخدمات المقدمة.
15. الأخذ بعين الإعتبار الالتزامات الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي متضمنة التدابير الهادفة الى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه حسب الاختصاص، وتحديد تكاليف المشاريع والانشطة المتعلقة بالمناخ في الخطط الاستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم، وتضمين مشاريع موازناتها المخصصات المالية المطلوبة للانشطة والمشاريع المتعلقة بالتغير المناخي ضمن الإطار متوسط المدى ووفق السقوف المتاحة.
16. تزويد دائرة الموازنة العامة ودائرة المشتريات الحكومية بكشف تفصيلي للاحتياجات من المشتريات للسنوات (2025-2027) لكافة المواد من القرطاسية والأجهزة والمعدات والآلات والمركبات والأثاث والادوية والمستهلكات الطبية وأية لوازم أخرى ووفق السقوف المتاحة.

الرقم ١٣م / ٠٢ / ٢٨٤١٧
التاريخ ١٧ / محرم / ١٤٤٦
الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٣

17. التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ. يتضمن السقف المحدد للمحافظات لعام 2025 المشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة والمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ على مستوى المحافظات.

ب. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات بحيث يتم استيعاب مخصصاتها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان استمرار تنفيذ هذه المشاريع.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية، ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات واولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار هذه المشاريع.

هـ. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وفقاً لقانون الادارة المحلية وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية من دائرة الموازنة العامة وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها بداية شهر آب القادم.

و. قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها قبل نهاية شهر آب القادم.

18. الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة والإجراءات والمتطلبات التي نصت عليها القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة في مختلف المجالات ومنها متطلبات قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

اليوبيل الفضي ١٩٩٩-٢٠٢٤

الرقم ١٣م / ٠٢ / ٢٨٤١٧

التاريخ ١٧ / محرم / ١٤٤٦

الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٣

19. إبراز المشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.
20. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.
21. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، على أن يتم استيعابها ضمن السقوف المحددة.
22. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازناتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
23. الالتزام بالتعديلات الجديدة المعتمدة من قبل دائرة الموازنة العامة على نماذج اعداد الموازنة الهادفة الى تعزيز منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
24. إعداد خلاصة لجدول تشكيلات الوظائف لعام 2025 بحيث تتضمن الوظائف الشاغرة والوظائف المحدثة والوظائف التي سيتم الغاؤها، لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الدكتور بشر هاني الخصاونة